|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| CBD | **C:\Users\User\Favorites\Documents\Desktop\UNEnvironment_Logo_Arabic_Full_colour.jpg** | Macintosh HD:Users:bilodeau:Desktop:logos:template 2017:un.emf |
| Distr.GENERALCBD/SBI/3/317 August 2020ARABICORIGINAL: ENGLISH  | **CBD_logo_ar-CMYK-black  Converted**  |

**الهيئة الفرعية للتنفيذ**

الاجتماع الثالث

ليتم تأكيد التواريخ والمكان

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت[[1]](#footnote-1)\*

**تقييم واستعراض فعالية بروتوكول قرطاجنة**

*مذكرة من الأمينة التنفيذية*

**مقدمة**

1. تتطلب المادة 35 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية أن يقوم مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة بإجراء تقييم دوري لفعالية البروتوكول.
2. ومن خلال المقرر [BS-V/16](http://bch.cbd.int/protocol/decisions/?decisionID=12329)، اعتمد مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول الخطة الإستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية للفترة 2011-2020.
3. وقرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، في مقرره [CP-9/6](https://www.cbd.int/doc/decisions/cp-mop-09/cp-mop-09-dec-06-ar.docx)، دمج التقييم والاستعراض الرابع لبروتوكول قرطاجنة مع التقييم النهائي للخطة الاستراتيجية. وطلب إلى الأمينة التنفيذية أن تحلل وتولف المعلومات عن تنفيذ البروتوكول وأن تتيح هذه المعلومات لفريق الاتصال المعني ببروتوكول قرطاجنة، وكذلك للجنة الامتثال بموجب بروتوكول قرطاجنة، حسب الاقتضاء.
4. وطلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول إلى فريق الاتصال ولجنة الامتثال العمل بطريقة تكاملية وغير ازدواجية، للمساهمة في التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول وكذلك في التقييم النهائي للخطة الاستراتيجية وتقديم استنتاجاتهما لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث.
5. وطلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الثالث أن تنظر في المعلومات المقدمة والاستنتاجات التي توصل إليها فريق الاتصال ولجنة الامتثال وأن تقدم استنتاجاتها وتوصياتها إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع الأطراف في بروتوكول قرطاجنة في اجتماعه العاشر بهدف تسهيل التقييم والاستعراض الرابع لبروتوكول قرطاجنة والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة.
6. وتقدم المذكرة الحالية، في القسم الثاني، نظرة عامة على عملية التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية. ويحتوي القسم الثالث على ملخص للتقدم المحرز في مختلف المجالات المواضيعية في الخطة الإستراتيجية بينما يقدم القسم الرابع العناصر المقترحة لتقديم التوصيات. ويرد تحليل المعلومات الكامل لتقييم واستعراض البروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية في الوثيقة CBD/SBI/3/3/Add.1.

**ثانيا- عملية التقييم والاستعراض الرابع لفعالية بروتوكول قرطاجنة والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة**

**ألف - تحليل التقييم والاستعراض الرابع لبروتوكول قرطاجنة والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية**

7- تشتمل الخطة الإستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة على الأهداف تشغيلية والمؤشرات المرتبطة بها، التي تتعلق بشكل عام بالمجالات المواضيعية الإثني عشر التالية: (أ) الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية؛ (ب) التنسيق والدعم؛ (ج) تقييم المخاطر وإدارة المخاطر؛ (د) الكائنات الحية المحورة أو السمات التي قد يكون لها تأثيرات ضارة؛ (هـ) المسؤولية والجبر التعويضي؛ (و) المناولة والنقل والتعبئة وتحديد الهوية؛ (ز) الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية؛ (ح) العبور والاستخدام المحصور والتحركات غير المقصودة عبر الحدود وتدابير الطوارئ؛ (ط) تبادل المعلومات؛ (ي) الامتثال والاستعراض؛ (ك) توعية الجمهور ومشاركته والتثقيف والتدريب في مجال السلامة الأحيائية؛ و (ل) التواصل والتعاون.

1. ويقدم تحليل التقييم والاستعراض الرابع لفعالية البروتوكول والتقييم النهائي للخطة الإستراتيجية معلومات عن التقدم الذي أحرزته الأطراف نحو تحقيق الأهداف التشغيلية للخطة الإستراتيجية، تبعا للمجالات المواضيعية العريضة الإثني عشر المذكورة أعلاه. ويعتمد التحليل على المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية الرابعة كمصدر أولي، وعلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية والخبرة المكتسبة من مشاريع بناء القدرات ولجنة الامتثال، حيثما كان ذلك مناسبا. ويرد التحليل الكامل في الوثيقة CBD/SBI/3/3/Add.1، والتي تتضمن أيضا ملخصات للتقدم المحرز في كل هدف تشغيلي.

9- ويقدم التحليل وصفا للوضع الحالي للتنفيذ[[2]](#footnote-2) وللتغييرات المبلغ عنها مقارنة بخط الأساس المستخدم لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الإستراتيجية. وفي المقرر [BS-VI/15](https://www.cbd.int/doc/decisions/mop-06/full/mop-06-dec-ar.pdf)، تقرر أن يشتمل خط الأساس على معلومات من التقارير الوطنية الثانية، وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية واستقصاء مخصص لجمع المعلومات المتعلقة بالمؤشرات في الخطة الإستراتيجية التي لا يمكن الحصول عليها من التقارير الوطنية الثانية أو من خلال الآليات القائمة الأخرى (المشار إليها أدناه باسم "الاستقصاء").[[3]](#footnote-3)

10- وتم الحصول على مقارنة البيانات الواردة في التقارير الوطنية بمساعدة أداة تحليل التقارير الوطنية على الإنترنت.[[4]](#footnote-4) وتمت مقارنة المعلومات الواردة من غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية المتعلقة بدورة الإبلاغ الرابعة بالمعلومات ذات الصلة من خط الأساس. وتتاح مصفوفة بمصدر المعلومات المستخدمة لكل مؤشر على الإنترنت.[[5]](#footnote-5)

11- ويستند التحليل إلى بيانات الأطراف التي قدمت تقريرها الوطني الرابع بحلول 15 يناير/كانون الثاني 2020 والتي قدمت أيضا البيانات المقابلة له في خط الأساس. ويهدف هذا النهج إلى التمكين من إجراء استعراض متسق وقابل للمقارنة للتقدم المحرز بمرور الوقت وهو يتبع النهج المتخذ حيال التقييم والاستعراض الثالث للبروتوكول وتقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.[[6]](#footnote-6)

12- وترد مزيد من المعلومات عن الجوانب المنهجية في الوثيقة CBD/SBI/3/3/Add.1، القسم الثاني منها.

**باء- مساهمة لجنة الامتثال**

13- وافقت لجنة الامتثال، في اجتماعها السادس عشر، المنعقد في الفترة من 29 إلى 31 مايو/أيار 2019، على أن نطاق مساهمتها في التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية سيركز على الهدف التشغيلي 3-1 من الخطة الإستراتيجية والخبرة التي اكتسبتها اللجنة في تنفيذ دورها الداعم لمساعدة الأطراف في الامتثال لالتزاماتها.

14- ونظرت لجنة الامتثال في اجتماعها السابع عشر، المنعقد في الفترة من 15 إلى 17 أبريل/نيسان 2020، في المعلومات المتعلقة بتنفيذ البروتوكول فيما يتعلق بالهدف التشغيلي 3-1 من الخطة الاستراتيجية، أي الهدف التشغيلي المتعلق بالامتثال. وكان معروضا على نظر اللجنة مذكرة (CBD/CP/CC/17/3) تقدم موجزا للتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف التشغيلي 3-1، كما أنها كان بإمكانها الاطلاع على التحليل الكامل للمعلومات من أجل التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية (CBD/CP/CC/17/INF/1).

15- ووضعت اللجنة استنتاجاتها وطلبت إلى الأمينة التنفيذية إحالتها إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ للنظر فيها في اجتماعها الثالث. وترد استنتاجات لجنة الامتثال في تقرير الاجتماع السابع عشر للجنة (CBD/CP/CC/17/6) وهي مستنسخة في المرفق الأول لهذه المذكرة.

16- وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على التوصيات المتعلقة بالتقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية لينظر فيها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، في اجتماعه العاشر، والذي ساهم في صياغة مشروع التوصية الوارد في القسم الرابع من هذه الوثيقة.[[7]](#footnote-7)

**جيم- مساهمة فريق الاتصال بشأن بروتوكول قرطاجنة**

17- نظر فريق الاتصال، في اجتماعه الرابع عشر، المنعقد في الفترة من 20 إلى 23 أبريل/نيسان 2020، في المعلومات المتعلقة بتنفيذ البروتوكول. وكان أمام فريق الاتصال مذكرة (CBD/CP/LG/2020/1/2) تقدم موجزا للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التشغيلية للخطة الاستراتيجية على أساس المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الرابعة كمصدر أولي، وغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، والخبرة المكتسبة من مشروعات بناء القدرات. وكان لفريق الاتصال أيضا إمكانية الاطلاع على التحليل الكامل للمعلومات من أجل التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية (CBD/CP/LG/2020/1/INF/1).

18- ووضع فريق الاتصال استنتاجاته وطلب من الأمينة التنفيذية إحالتها إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ للنظر فيها في اجتماعها الثالث. وترد الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الاتصال في تقرير اجتماعه الرابع عشر (CBD/CP/LG/2020/1/4) وهي مستنسخة في المرفق الثاني لهذه المذكرة.

19- علاوة على ذلك، لاحظت كل من لجنة الامتثال وفريق الاتصال أن تحليل التقييم والاستعراض الرابع البروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية استند إلى عدد محدود من التقارير الوطنية التي وردت بحلول 15 يناير/كانون الثاني 2020 وأنه قد يلزم تحديث التحليل في مرحلة لاحقة.

**ثالثا- ملخص التقدم المحرز في المجالات المواضيعية للخطة الإستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية**

20. تعرض الوثيقة CBD/SBI/3/3/Add.1 تحليل المعلومات لتوجيه تقييم واستعراض البروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية. وكما هو موضح أعلاه، تم تنظيم التحليل وفقا للمجالات المواضيعية الاثني عشر في الخطة الإستراتيجية. وبناء على التحليل، يرد أدناه ملخص موجز للتقدم المحرز في إطار كل مجال من هذه المجالات.

**ألف- الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية (الهدفان التشغيليان 1-1 و1-2)**

21- أبلغ ما يزيد قليلا عن نصف الأطراف (55 في المائة) عن اتخاذ التدابير اللازمة بالكامل لتنفيذ البروتوكول، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 8 في المائة انطلاقا من خط الأساس. وعلى الصعيد الإقليمي، أبلغت أقلية من الأطراف أنها أدخلت بالكامل التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (8 في المائة) والمناطق الأفريقية (30 في المائة). ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في هذا الصدد، انطلاقا من خط الأساس ملحوظ بشكل خاص في المنطقة الأفريقية (+10 في المائة). وعند إدراج الأطراف التي أبلغت عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول جزئيا (38 في المائة)، تزداد النسبة المئوية الإجمالية إلى 94 في المائة. وأشار عدد من الأطراف إلى أنه يجري وضع صكوك قانونية أو أنها قيد الاعتماد.

22- وأبلغت أغلبية كبيرة من الأطراف أن لديها قواعد وإجراءات إدارية للتعامل مع الإخطارات وطلبات الموافقة على استيراد الكائنات الحية المحورة المعدة للاستخدام المباشر كأغذية أو كعلف أو للتجهيز؛ والاستخدام المحصور ولإدخالها في البيئة. وفي هذا السياق، أبلغت الأطراف عن أن النسبة الأكبر كانت هي نسبة الأطراف التي اعتمدت القواعد والإجراءات الإدارية لواردات الكائنات الحية المحورة المراد استخدامها مباشرة كأغذية أو كأعلاف أو للتجهيز (83 في المائة)، والتي كانت الزيادة فيها نسبة إلى خط الأساس هي الأكبر (+13 في المائة).

23- وانخفضت النسبة المئوية للأطراف التي أبلغت عن تلقي إخطار بشأن التحركات المقصودة عبر الحدود للكائنات الحية المحورة من أجل الإدخال المقصود في البيئة بنسبة 13 في المائة لتصل إلى 21 في المائة (19 طرفا). وبالمثل، انخفضت النسبة المئوية للأطراف التي أبلغت عن اتخاذها قرارات استيراد وفقا للمادة 10 من البروتوكول أو للتشريعات المحلية المناسبة بنسبة 14 في المائة لتصل إلى 19 في المائة من الأطراف (15 طرفا).

24- وأُبلغ عن إحراز تقدم في جعل الترتيبات الإدارية عملية. فقد أبلغت جميع الأطراف تقريبا عن وجود موظفين دائمين لإدارة وظائف السلامة الأحيائية، مع زيادات كبيرة في مناطق معينة، ولا سيما في أفريقيا. ومع ذلك، أشار ما يقرب من نصف الأطراف فقط إلى أن مستويات التوظيف كافية. وتظل النسبة المئوية للأطراف التي أبلغت عن امتلاكها لقدرات مؤسسية كافية متواضعة (65 في المائة)، رغم أنها زادت بشكل كبير (+19 في المائة) نسبة إلى خط الأساس. وأبلغ المزيد من الأطراف عن وجود آلية على الأقل إلى حد ما، لمخصصات الميزانية للسلامة الأحيائية (81 في المائة من الأطراف)، مع الإبلاغ عن زيادات في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الوسطى والشرقية.

**باء - التنسيق والدعم (الهدف التشغيلي 1-2)**

25- يظهر عدد قليل من المؤشرات المتعلقة بالهدف التشغيلي 1-2 إحراز تقدم إجمالي محدود للغاية نسبة إلى خط الأساس. وهذا هو الحال على سبيل المثال بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بعدد الأطراف التي أوفت باحتياجاتها لبناء القدرات، أو عدد الأطراف التي وضعت خطة عمل وطنية لبناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية. وتظهر بعض المؤشرات، انخفاض التغييرات بشكل عام نسبة إلى خط الأساس، على سبيل المثال، لدى الأطراف التي أبلغت عن وجود آلية تنسيق وطنية لبناء القدرات لديها، وحصولها على موارد مالية إضافية، وتقييم احتياجاتها في مجال بناء القدرات. ويعد المؤشر المتعلق بعدد الأطراف التي لديها تمويل يمكن التنبؤ به وموثوق لتعزيز القدرات لتنفيذ البروتوكول هو أحد المؤشرات القليلة التي أظهرت زيادة، وإن كانت متواضعة، في العدد الإجمالي. وأشار العديد من الأطراف إلى أن التمويل الوطني غالبا ما يكون غير كاف، ونظرا لانخفاض عدد الأطراف التي حصلت على موارد جديدة وإضافية، ونظرا لانخفاض المبالغ المتلقاة، يبدو أن نقص التمويل الكافي من مخصصات الميزانية الوطنية يشكل تحديا.

26- والأهم هو أن هناك تباينا كبيرا على المستوى الإقليمي في التغييرات المبلغ عنها نسبة إلى خط الأساس (من حيث الزيادات والنقصان) وكذلك في الأعداد الإجمالية. وبالنسبة لمناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا على وجه الخصوص، تم الإبلاغ عن تقدم مستمر بشأن عدد كبير من المؤشرات، ولا سيما تلك المتعلقة بتقييم احتياجات بناء القدرات، ووضع خطة عمل وطنية لبناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية، وإنشاء آلية تنسيق لبناء القدرات الوطنية، والحصول على تمويل يمكن التنبؤ به وموثوق لتعزيز قدرتها على تنفيذ البروتوكول.

**جيم - تقييم المخاطر وإدارة المخاطر (الهدفان التشغيليان 1-3 و2-2)**

27- أبلغ ما يقرب من ثلثي الأطراف عن إجرائهم تقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة عملا بالبروتوكول في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة نسبة إلى خط الأساس. وزادت النسبة بين تقارير تقييم المخاطر وعدد القرارات بشأن الكائنات الحية المحورة[[8]](#footnote-8) في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية بشكل كبير لتصل إلى 96 في المائة. وكانت هناك زيادة في عدد الأطراف التي تستخدم الوثائق التوجيهية لغرض إجراء تقييم المخاطر وإدارة المخاطر، بما في ذلك "إرشادات بشأن تقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة" (التي وضعها المنتدى عبر الإنترنت وفريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتقييم المخاطر وإدارة المخاطر). وقد تم الإبلاغ عن زيادة مماثلة في عدد الأطراف التي تتبنى مناهج مشتركة لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر. وفيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات لتمكين الأطراف من تقييم وتطبيق وتبادل وتنفيذ تقييمات المخاطر، أبلغ عدد كبير من الأطراف عن تدريبهم أشخاصا في هذا الصدد. وذكرت عدة أطراف في مساهماتها المكتوبة أنها لا تزال بحاجة إلى دعم لتعزيز القدرات في مجال تقييم المخاطر وإدارة المخاطر، بما في ذلك بشأن استخدام الوثائق التوجيهية المتاحة.

**دال - الكائنات الحية المحورة أو السمات التي قد يكون لها آثار ضارة (الهدف التشغيلي 1-4)**

28- إن غالبية الأطراف في البروتوكول لديها القدرة على اكتشاف وتحديد وتقييم ورصد الكائنات الحية المحورة ذات الآثار الضارة المحتملة. وبينما أفادت بعض الأطراف التي تجاوز عددها تلك التي هي في خط الأساس أن لديها قدرات رصد في هذا المجال، تم الإبلاغ عن انخفاض في نسبة الأطراف التي لديها القدرة على تحديد هوية هذه الكائنات الحية المحورة. فهناك اختلافات إقليمية مهمة، حيث أبلغت الغالبية العظمى من الأطراف في مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى(WEOG) ، وأوروبا الوسطى والشرقية، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ أنها تمتلك القدرات في هذا الصدد. وأشار عدد من الأطراف في مساهماتهم المكتوبة إلى أنهم يحتاجون إلى الوصول إلى المرافق المختبرية وكذلك الدعم في تعزيز قدراتهم في اكتشاف وتحديد ورصد الكائنات الحية المحورة.

**هاء- المسؤولية والجبر التعويضي (الهدفان التشغيليان 1-5 و2-4)**

29- يمثل بدء إنفاذ البروتوكول التكميلي خطوة رئيسية نحو تحقيق الهدف التشغيلي ذي الصلة من الخطة الإستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية ونحو حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. ويعد ذلك تطورا إيجابيا، وقد وضع العديد من الأطراف في البروتوكول التكميلي التدابير اللازمة لتنفيذه حيث أفاد أكثر من نصف الأطراف بأن تدابير تنفيذ البروتوكول التكميلي قد تم وضعها بالكامل الآن. ومع ذلك، في الوقت نفسه، صدق أقل من ثلث الأطراف في بروتوكول قرطاجنة على البروتوكول التكميلي، وأفاد 43 في المائة من الأطراف (43 طرفا) في بروتوكول قرطاجنة التي لم تصدق بعد على البروتوكول التكميلي بعدم وجود عملية وطنية لديها حتى تصبح أطرافا في البروتوكول التكميلي.

**واو- المناولة والنقل والتعبئة وتحديد الهوية (الهدفان التشغيليان 1-6 و2-3)**

30- أبلغت الأطراف عن إحراز تقدم فيما يتعلق بتدريب العاملين في المختبرات، وفي تدريب موظفي الجمارك على اكتشاف الكائنات الحية المحورة، وإن كان ذلك أقل وضوحا. وذكرت جميع الأطراف تقريبا (96 بالمائة) أن العاملين في المختبرات قد تم تدريبهم على اكتشاف الكائنات الحية المحورة، بينما ذكرت غالبية الأطراف (59 بالمائة) أن موظفي الجمارك قد تم تدريبهم على تتبع الكائنات الحية المحورة. كما أبلغت الأطراف عن زيادات في الوصول الموثوق إلى المرافق المختبرية، حيث أبلغت معظم الأطراف (87 في المائة) الآن أنها تتمتع بوصول موثوق. وأبلغ ما مجموعه 68 في المائة من الأطراف أن مختبرا واحدا على الأقل في بلدها مُعتمد للكشف عن الكائنات الحية المحورة، وأن تقريبا جميع تلك المختبرات تعمل. وأبلغ عدد من الأطراف في مساهماتهم المكتوبة أنهم غير قادرين على القيام باكتشاف وتحديد الكائنات الحية المحورة، وذلك لعدة أسباب تشمل نقص المرافق والمعدات والموظفين والنقص العام في القدرات في هذا الصدد.

**زاي- الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية (الهدف التشغيلي 1-7)**

31- أبلغ حوالي ثلث الأطراف عن استخدام مواد خضعت لاستعراض الأقران بغرض وضع أو تحديد الإجراءات الوطنية فيما يتعلق بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يمثل انخفاضا نسبة إلى خط الأساس. وأبلغ حوالي نصف الأطراف عن وجود نهج أو متطلبات محددة تسهل كيفية أخذ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان لدى اتخاذ القرارات بشأن الكائنات الحية المحورة، وهو ما يمثل زيادة نسبة إلى خط الأساس. وزادت النسبة المئوية للأطراف التي أفادت بأنها نظرت دائما، أو في بعض الحالات، في الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في اتخاذ قراراتها بشأن الكائنات الحية المحورة بنسبة 14 في المائة، ليصل المجموع إلى حوالي ثلث الأطراف.

32- وأبلغت الأطراف في مساهماتها المكتوبة عن طرق مختلفة تأخذ بها الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان. وفيما يتعلق بالتحديات، أبرزت الأطراف في مساهماتها المكتوبة ندرة البيانات باعتبارها قضية كبيرة، وشددت على الحاجة إلى إجراء دراسات محلية وإجراء مزيد من البحوث حتى يمكن بناء إطار منهجي لتحديد المؤشرات المناسبة اجتماعيا - اقتصاديا وتحديد قواعد لجمع البيانات.

**حاء- العبور والاستخدام المحصور والتحركات غير المقصودة عبر الحدود وتدابير الطوارئ (الهدف التشغيلي 1-8)**

33- إن معظم الأطراف لديها تدابير قائمة لتنظيم الاستخدام المحصور وعبور الكائنات الحية المحورة وقد تم الإبلاغ عن إحراز بعض التقدم في هذا الصدد نسبة إلى خط الأساس، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم العبور. وفي مساهماتهم المكتوبة، قام عدد من الأطراف بإدراج القوانين والتشريعات واللوائح وبرامج التدريب ذات الصلة. كما قامت بعض الأطراف بتفصيل إجراءات تسجيل الكائنات الحية المحورة للعبور و/أو الاستخدام المحصور. وذكرت أطراف أخرى أنه ليس لديها قانون للسلامة الأحيائية، أو أن مشروع التشريع لا يزال قيد استكمال الصياغة أو الاعتماد. كما ذُكرت الحاجة إلى مزيد من بناء القدرات بشأن العبور والاستخدام المحصور.

34- وأبلغت الأطراف عن اختلافات مهمة بشأن قدرتها على اتخاذ تدابير استجابة في حالة التحركات غير المقصودة عبر الحدود، على الرغم من أن المجاميع الإجمالية تظهر أن معظم الأطراف (70 في المائة) لديها القدرة على الاستجابة للتحركات غير المقصودة عبر الحدود. وفي تعليقاتهم، تبادل العديد من الأطراف قوانينهم ولوائحهم وتدابير الاستجابة الوطنية أو الاستجابة لحالات الطوارئ لديهم فيما يخص التحركات غير المقصودة عبر الحدود. ولاحظت أطراف أخرى عدم وجود أحكام قانونية في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، أشارت بعض الأطراف إلى عدم القدرة على اكتشاف وتحديد الكائنات الحية المحورة، وبالتالي التحركات عبر الحدود، باعتبارها مصدر قلق. وأشار عدد قليل من الأطراف إلى أن التشريعات وخطط الاستجابة للطوارئ كانت لا تزال قيد التطوير.

**طاء- تقاسم المعلومات (الأهداف التشغيلية 2-6 و 4-1 و4-2)**

35- أظهر التحليل اتجاها إيجابيا في الأهداف التشغيلية المتعلقة بغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية وتقاسم المعلومات. وقد شهد عدد الطلبات المقدمة إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية زيادة كبيرة تجاوزت الضعف نسبة إلى خط الأساس، الأمر الذي يُعزى إلى كل من البلدان النامية الأطراف والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك الأطراف من البلدان المتقدمة. علاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن زيادات في مقدار الحركة إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية نسبة إلى خط الأساس. وتم الإبلاغ عن زيادة بنسبة 64 في المائة في عدد الزيارات و75 في المائة في عدد الزوار الفرديين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعند تضمين المستخدمين من البلدان المتقدمة أيضا، بلغت الزيادات نسبة إلى خط الأساس 24 في المائة في الزيارات و28 في المائة في الزوار الفرديين. علاوة على ذلك، زاد عدد الإحالات من الشبكات الاجتماعية إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية بنسبة 160 في المائة نسبة إلى خط الأساس، ويعزى ذلك أساسا إلى فيسبوك.

36- وزاد عدد القرارات[[9]](#footnote-9) المنشورة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية بنسبة 177 في المائة نسبة إلى خط الأساس. ومن حيث اكتمال المعلومات، ظلت نسبة القرارات مقابل تقارير تقييم المخاطر مرتفعة للغاية (96 في المائة)، مما يدل على زيادة بنسبة 17 في المائة نسبة إلى خط الأساس.

37- وزاد عدد البلدان التي نشرت قوانين أو لوائح تتعلق بالسلامة الأحيائية في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية بنسبة 4 في المائة (حيث قدمت 163 دولة قوانين أو لوائح السلامة الأحيائية). وزاد عدد البلدان التي سجلت نقاط اتصال وطنية للبروتوكول ونقاط اتصال وطنية لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية إلى ما يقرب من 100 في المائة. وتم الإبلاغ عن زيادة ملحوظة في عدد البلدان التي سجلت نقاط الاتصال الخاصة بها لتلقي الإخطارات بموجب المادة 17 (+31 في المائة). وتتوفر المزيد من المعلومات حول الخبرة المكتسبة من الأنشطة في استعراض اكتمال المعلومات الإلزامية بشأن غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية في المؤشر 3-1-5.

38- وأصبحت غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية أداة مستخدمة على نطاق أوسع للمناقشات عبر الإنترنت، وهو الأمر الذي تجلى من خلال زيادة عدد المنتديات عبر الإنترنت المنشأة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية (المتعلقة بخطة التنفيذ لما بعد عام 2020؛ والمشاركة العامة والتثقيف والتوعية؛ و البيولوجيا التركيبية)، وعدد الأطراف التي سجلت مشاركين في المنتديات عبر الإنترنت وعدد المشاركين في المنتديات عبر الإنترنت.

**ياء- الامتثال والاستعراض (الهدف التشغيلي 3-1 و 3-2)**

39- تم الإبلاغ عن إحراز تقدم بشأن معظم المؤشرات المتعلقة بالهدف التشغيلي 3-1، رغم أن المستوى العام للامتثال لا يزال متواضعا بالنسبة لعدد من الالتزامات الرئيسية. وأبلغ ما يزيد قليلا عن نصف الأطراف (55 في المائة) عن اتخاذ التدابير اللازمة بالكامل لتنفيذ البروتوكول، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 8 في المائة انطلاقا من خط الأساس. وعلى المستوى الإقليمي، أفادت أقلية من الأطراف بأنها أدخلت بشكل كامل التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول في منطقة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي أفريقيا، على الرغم من إحراز تقدم انطلاقا من خط الأساس في هذا الصدد، ولا سيما في المنطقة الأفريقية (+ 10 في المئة). وعلاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن انخفاض مقارنة بخط الأساس في عدد الأطراف التي أدخلت تدابير مؤقتة أو مشاريع تدابير فقط، أو لم تقدم أي تدابير على الإطلاق. وأشار عدد من الأطراف إلى أنه يجري وضع صكوك قانونية أو أنها قيد الاعتماد.

40- ولا يزال الامتثال لتعيين جهات الاتصال مرتفعا، وقد تم إحراز تقدم هام ولا سيما في تعيين نقاط الاتصال لتلقي الإخطارات بموجب المادة 17. وقد تحسن الامتثال للالتزام بإتاحة معلومات معينة لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، ولا سيما فيما يتعلق : بالتشريع؛ والقرارات؛ والاتفاقات والترتيبات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف؛ وملخصات تقييمات المخاطر. وتم الإبلاغ عن انخفاض في النسبة المئوية للأطراف التي قدمت معلومات بشأن حالات النقل غير المشروع عبر الحدود إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. ويبقى معدل تقديم التقارير الوطنية الرابعة منخفضا مقارنة بمعدل تقديم التقارير الوطنية الثانية، على الرغم من أنه مماثل لمعدل تقديم التقارير الوطنية الثالثة في نقطة زمنية مماثلة. وكما هو الحال بالنسبة للتقارير الوطنية الثالثة، فإنه من المتوقع أن يستمر عدد التقارير الوطنية الرابعة المقدمة في الزيادة.

41- واستعرضت لجنة الامتثال امتثال الأطراف لالتزاماتها بموجب البروتوكول، مع التركيز بشكل خاص على الالتزام بتقديم التقارير الوطنية؛ واعتماد التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول؛ وإتاحة المعلومات لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وقد اتخذت اللجنة تدابير إضافية لمعالجة قضايا الامتثال وقد رحب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول بدور اللجنة في المساهمة في التقدم الذي أبلغت عنه الأطراف في هذا الصدد.

**كاف- الوعي العام والمشاركة والتثقيف والتدريب في مجال السلامة الأحيائية (الأهداف التشغيلية 2-5 و2-7 و4-3)**

42- كان التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف التشغيلي 2-5 متواضعا. وأبلغ عدد متزايد (+5 في المائة) من الأطراف عن وجود آلية للتشاور مع الجمهور في صنع القرار، حيث أفاد أكثر من ثلاثة أرباع الأطراف بأنهم أنشأوا هذه الآلية إلى حد ما على الأقل. ومع ذلك، أبلغ عدد متناقص (-5 في المائة) من الأطراف عن إعلام الجمهور بالطرائق القائمة للمشاركة. وانخفض عدد الأطراف التي أبلغت عن امتلاك موقع وطني للسلامة الأحيائية انخفاضا طفيفا؛ حيث أبلغ ما يقرب من ثلثي الأطراف عن وجود موقع وطني للسلامة الأحيائية. وأشارت بعض الأطراف إلى أن نقص الموارد يمنعها من امتلاك موقع إلكتروني وطني للسلامة الأحيائية.

43- وتم الإبلاغ عن إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف التشغيلي 2-7. وارتفع عدد الأطراف التي أبلغت عن أن المؤسسات الأكاديمية في بلدانها تقدم دورات وبرامج تعليمية وتدريبية في مجال السلامة الأحيائية بنسبة 11 في المائة، ليصل عدد الأطراف التي أفادت بذلك إلى ما مجموعه أكثر من ثلثي الأطراف. كما تم الإبلاغ عن زيادات في توافر المواد التعليمية والوصول إليها و/أو الوحدات التدريبية عبر الإنترنت بشأن السلامة الأحيائية، حيث أبلغ حوالي ثلاثة أرباع الأطراف عن ذلك.

44- وكان التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف التشغيلي 4-3 متواضعا. ومع ذلك، فإن عددا من المؤشرات تشير إلى أن الوضع العام للتنفيذ جيد للغاية، فعلى سبيل المثال، كانت النسبة المئوية الإجمالية للأطراف التي أبلغت عن تنظيم فعاليات متعلقة بالسلامة الأحيائية مرتفعة جدا بالفعل عند خط الأساس وهي تصل الآن إلى 92 في المائة. وانخفض عدد الأطراف التي نشرت منشورات تتعلق بالسلامة الأحيائية انخفاضا طفيفا، حيث أبلغ ثلاثة أرباع الأطراف عن القيام بذلك.

**لام- التواصل والتعاون (الأهداف التشغيلية 5-1 و5-2 و5-3)**

45- يبقى التقدم المحرز في تحقيق الهدف التشغيلي 5-3 ضئيلا للغاية، باستثناء عدد الأطراف التي أبلغت عن إتاحة مواد تعليمية أو وحدات تدريبية على الإنترنت للجمهور. وأبلغ حوالي نصف الأطراف فقط عن وجود استراتيجية اتصال وطنية بشأن السلامة الأحيائية أو برنامج للتوعية والتواصل الوطني. وأبلغ عدد أكبر بقليل من الأطراف، حوالي الثلثين، عن وجود موقع وطني للسلامة الأحيائية. وزاد عدد الأطراف التي أبلغت عن توفير مواد للتوعية والتثقيف بشأن السلامة الأحيائية ليصل إلى حوالي ثلاثة أرباع.

**رابعا- العناصر المقترحة للتوصية**

46- طلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ،أن تنظر خلال اجتماعها الثالث، في المعلومات المقدمة والاستنتاجات التي توصل إليها فريق الاتصال ولجنة الامتثال وأن تقدم نتائجها وتوصياتها إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، في البروتوكول في اجتماعه العاشر.

47- واستنادا إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة الامتثال وفريق الاتصال المعني ببروتوكول قرطاجنة، قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في:

(أ) أن تحيط علما بتحليل المعلومات من أجل التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للفترة 2011-2020، الذي يقدم وصفا للحالة والاتجاهات في تنفيذ البروتوكول والخطة الإستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة؛

(ب) أن ترحب بالمساهمات في التقييم والاستعراض الرابع لبروتوكول قرطاجنة والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للفترة 2011-2020 التي قدمتها لجنة الامتثال في اجتماعها السابع عشر وفريق الاتصال بشأن بروتوكول قرطاجنة في اجتماعه الرابع عشر، الواردة في المرفقين الأول والثاني أدناه؛

(ج) أن تطلب إلى الأمينة التنفيذية، حسب الاقتضاء، تقديم تحديث للتحليل، والنظر أيضا في التقارير الوطنية الرابعة الإضافية التي قد يتم تلقيها، وإتاحة هذا التحديث لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة في اجتماعه العاشر.

48- وقد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في أن توصي بأن يعتمد مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة في اجتماعه العاشر مقررا على غرار ما يلي:

*إن مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية*

1. *يقر* بفائدة الخطة الإستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية للفترة 2011-2020 في دعم التنفيذ الوطني؛
2. *يسلم أيضا* بأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يمكن أن يسهم في تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والامتثال له، و*يقر* بأهمية البروتوكول وخطة تنفيذه وخطة عمل بناء القدرات لتحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي؛
3. *يرحب* بمساهمة فريق الاتصال المعني ببروتوكول قرطاجنة ولجنة الامتثال في التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للفترة 2011-2020، *ويطلب* منهما الاستمرار في تقديم مساهمات للتقييم والاستعراض الخامس وعملية التقييم لمتابعة الخطة الإستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة، حسب الاقتضاء؛

**ألف- الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية**

1. *يرحب* بالتقدم المحرز في وضع الترتيبات الإدارية الوظيفية، مع *ملاحظة* أن جميع الأطراف تقريبا لديها موظفين دائمين لإدارة الوظائف المتعلقة بالسلامة الأحيائية؛
2. *يحث* الأطراف على تخصيص الموارد اللازمة لتشغيل مؤسسات السلامة الأحيائية لديها، بالنظر إلى الدور الحاسم لهذه المؤسسات في تنفيذ البروتوكول؛
3. *يلاحظ بقلق بالغ* أن فقط ما يزيد قليلا عن نصف الأطراف قد أدخلت بشكل كامل التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لتنفيذ التزاماتها بموجب البروتوكول والتقدم المحدود في هذا الصدد منذ تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية؛
4. *يحث* الأطراف التي لم تتخذ بعد تدابير قانونية وإدارية وتدابير أخرى لتنفيذ التزاماتها بموجب البروتوكول، ولا سيما تشريعات السلامة الأحيائية، أن تفعل ذلك بالكامل على سبيل الأولوية، و*يسلم* بالحاجة إلى مزيد من الدعم في هذا المجال؛

**باء- التنسيق والدعم**

1. *يقر* بأهمية التنسيق بين السلطات المختصة وعلى مختلف المستويات، وأهمية تعميم السلامة الأحيائية للمضي قدما في تنفيذ البروتوكول؛
2. *يلاحظ بقلق* عدم إحراز تقدم في تلبية احتياجات بناء القدرات في معظم المناطق؛
3. *يشدد* على الحاجة المستمرة لتطوير وتعزيز قدرات الأطراف على تنفيذ البروتوكول، *ويسلم* بالدور التيسيري الذي يمكن أن تؤديه خطة عمل بناء القدرات لما بعد عام 2020 للبروتوكول في هذا الصدد؛
4. *يلاحظ بقلق* أن عددا أقل من الأطراف لديه إمكانية الوصول إلى موارد مالية إضافية تتجاوز ميزانياتها الوطنية، مقارنة بالتقييم والاستعراض الثالث وتقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية؛
5. *يوصي* بأن يقوم مؤتمر الأطراف، لدى اعتماده إرشاداته للآلية المالية فيما يتعلق بدعم تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، *بدعوة* مرفق البيئة العالمية إلى مواصلة مساعدة الأطراف المؤهلة في الاضطلاع بالأنشطة في المجالات ذات الأولوية التالية بناء على الاحتياجات لمزيد من الدعم المحددة في هذا المقرر: وضع وتنفيذ التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير لتنفيذ البروتوكول؛ وتقييم المخاطر وإدارة المخاطر؛ والكشف عن الكائنات الحية المحورة وتحديد هويتها؛ والوعي العام والتثقيف والمشاركة؛ والمسؤولية والجبر التعويضي؛
6. *يحث* الأطراف *ويدعو* الحكومات والمانحين الآخرين إلى إتاحة الموارد لدعم الأطراف في جهودها لتعزيز القدرات وتعزيز تنفيذ بروتوكول قرطاجنة في المجالات ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة 12؛

**جيم- تقييم المخاطر وإدارة المخاطر**

1. *يرحب* بالتقدم الذي أحرزته الأطراف في إجراء تقييمات المخاطر عملا بالبروتوكول وفي نشر التقارير الموجزة عن تقييم المخاطر إلى جانب المقررات بشأن غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية؛
2. *يرحب أيضا* بالتقدم الذي أحرزته الأطراف في اعتماد نهج مشتركة لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر وفي اعتماد أو استخدام الوثائق توجيهية لغرض إجراء تقييمات المخاطر أو تقييم التقارير الموجزة عن تقييم المخاطر المقدمة من المخطرين؛
3. *يقر* بالحاجة إلى مزيد من الدعم لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرات الموارد البشرية وتيسير الوصول إلى الموارد المالية الكافية والبنية التحتية التقنية المناسبة؛

**دال- الكائنات الحية المحورة أو السمات التي قد يكون لها آثار ضارة**

1. *يشيد* بالعدد الكبير من الأطراف التي أنشأت القدرات لاكتشاف وتحديد وتقييم ورصد الكائنات الحية المحورة أو السمات التي قد يكون لها آثار ضارة على الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛
2. *يقر* مع ذلك بالحاجة إلى مزيد من الدعم لتعزيز قدرات الموارد البشرية، ولتيسير الوصول إلى البنية التحتية التقنية الملائمة لاكتشاف الكائنات الحية المحورة وتحديد هويتها وتقييمها ورصدها؛

**هـاء- المسؤولية والجبر التعويضي**

1. *يلاحظ مع الأسف* العدد المحدود من الأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية التي صدقت على بروتوكول ناغويا - كوالالمبور التكميلي بشأن المسؤولية والجبر التعويضي؛
2. *يطلب* إلى الأمينة التنفيذية، رهنا بتوافر الموارد، أن تضطلع بأنشطة إذكاء الوعي لدعم جهود التصديق، *ويدعو* الشركاء الآخرين إلى الاضطلاع بأنشطة إذكاء الوعي بشأن البروتوكول التكميلي؛
3. *يرحب* بالتقدم الذي أحرزته الأطراف في البروتوكول التكميلي في إدخال تدابير لتنفيذ البروتوكول التكميلي مع الاعتراف بالحاجة إلى دعم الأطراف في البروتوكول التكميلي التي تواجه تحديات في هذا الصدد؛

**واو- المناولة والنقل والتعبئة وتحديد الهوية**

1. *يرحب* بحقيقة أن جميع الأطراف تقريبا قد قامت بتدريب بعض العاملين في المختبرات على اكتشاف الكائنات الحية المحورة، مع الاعتراف بأن حوالي نصف هذه الأطراف قد أشار إلى الحاجة إلى مزيد من التدريب؛
2. *يلاحظ* أن معظم الأطراف أبلغت عن إمكانية وصولها بشكل موثوق إلى مرافق المختبرات، لكنه يلاحظ بقلق أن الأطراف الأخرى لا تزال تواجه تحديات وأن الدعم مطلوب في هذا الصدد؛

**زاي - الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية**

1. *يلاحظ* أن ما يقرب من نصف الأطراف لديها نهج أو متطلبات محددة تسهل كيفية أخذ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة.
2. *يشجع* الأطراف على تبادل البحوث والمعلومات بشأن الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية لدعم الأطراف في مراعاة الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية، وفقا للفقرة 1 من المادة 26، من البروتوكول؛

**حاء - العبور والاستخدام المحصور والتحركات غير المقصودة عبر الحدود وتدابير الطوارئ**

1. *يرحب* بمسألة أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأطراف لديها تدابير قائمة لتنظيم الاستخدام المحصور للكائنات الحية المحورة والكائنات الحية المحورة أثناء العبور؛
2. *يرحب أيضا* بمسألة أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأطراف لديها القدرة على اتخاذ التدابير المناسبة في حالة التحركات غير المقصودة عبر الحدود للكائنات الحية المحورة؛

**طاء- تبادل المعلومات**

1. *يلاحظ* الاتجاهات الإيجابية فيما يتعلق بتبادل المعلومات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، بما في ذلك ما يتعلق بعدد السجلات الوطنية والسجلات المرجعية المنشورة وعدد الزوار؛
2. *يدعو* الأطراف *ويشجع* المستخدمين الآخرين على ضمان أن تظل السجلات محدثة؛
3. *يرحب* بمسألة أن جميع الأطراف تقريبا قد عينت لديها نقطة الاتصال الوطنية لبروتوكول قرطاجنة ونقطة الاتصال الخاصة بها لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية؛
4. *يلاحظ* التقدم الذي أحرزته الأطراف في تعيين نقاط الاتصال الخاصة بها لأغراض تلقي الإخطارات بموجب المادة 17 (التحركات غير المقصودة عبر الحدود وتدابير الطوارئ)؛
5. *يحث* الأطراف التي لم تفعل ذلك بالكامل بعد على إتاحة جميع المعلومات المطلوبة لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية والاحتفاظ بسجلاتها محدثة، مع التركيز بشكل خاص على المعلومات المتعلقة بما يلي: (أ) التشريعات واللوائح والمبادئ التوجيهية الوطنية؛ (ب) ملخصات تقييمات المخاطر؛ (ج) القرارات النهائية المتعلقة باستيراد أو الإفراج عن الكائنات الحية المحورة؛ (د) نقاط الاتصال الوطنية ونقاط الاتصال الوطنية والسلطات الوطنية المختصة؛ (هـ) معلومات عن الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف التي دخلت فيها؛ (و) المعلومات المتعلقة بالتحركات غير المشروعة عبر الحدود للكائنات الحية المحورة.

**ياء- الامتثال والاستعراض**

1. *يلاحظ* الاختلافات الكبيرة في التقدم الذي أحرزته الأطراف في الامتثال للالتزامات الرئيسية بموجب البروتوكول؛
2. *يرحب* بالتقدم الذي أحرزته الأطراف في الامتثال لالتزاماتها بموجب البروتوكول، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بما يلي: (أ) إتاحة بعض المعلومات لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية؛ (ب) تعيين نقاط الاتصال الوطنية والسلطات الوطنية المختصة؛
3. *يلاحظ* بقلق أن عددا كبيرا من الأطراف لا يمتثل امتثالا كاملا للالتزامات الرئيسية بموجب البروتوكول، بما في ذلك: (أ) الالتزام باتخاذ التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول، (ب) الالتزام بتقديم تقرير وطني في الوقت المناسب؛
4. *يسلم* بضرورة أن يكون لدى الأطراف أنظمة رصد وإنفاذ لتنفيذ البروتوكول؛
5. *يرحب* بالدور الداعم للجنة، الذي يتم الاضطلاع به عملا بالمقرر [BS‑V/1](https://www.cbd.int/decision/mop/?id=12314)، كمساهمة في التقدم الذي أبلغت عنه الأطراف في تنفيذ التزاماتها بموجب البروتوكول؛
6. *يطلب* إلى الأمينة التنفيذية، حسب الاقتضاء ووفقا للإرشادات المقدمة من لجنة الامتثال، أن تواصل المتابعة مع الأطراف التي لم تمتثل بالكامل بعد لالتزاماتها بموجب البروتوكول، و*يطلب* إلى الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا في هذا الصدد؛

**كاف - الوعي العام والمشاركة، والتثقيف والتدريب في مجال السلامة الأحيائية**

1. *يشدد* على أهمية توعية الجمهور وتثقيفه ومشاركته من أجل تنفيذ البروتوكول، مقرا بالحاجة إلى مزيد من الدعم في هذا المجال؛
2. *يلاحظ* التقدم المحرز في وضع آليات للمشاركة العامة في صنع القرار بشأن الكائنات الحية المحورة وفي عدد الأطراف التي لديها مؤسسات أكاديمية تقدم برامج التثقيف والتدريب في مجال السلامة الأحيائية؛
3. *يشجع* الأطراف و*يدعو* المستخدمين الآخرين إلى تقاسم المواد ذات الصلة بالتوعية العامة والتثقيف والمشاركة من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية؛

**لام- التواصل والتعاون**

1. *يشدد* على أهمية التعاون بين الأطراف بالإضافة إلى التعاون فيما بين المنظمات الحكومية الدولية لدعم تنفيذ البروتوكول.

*المرفق الأول*

**استنتاج لجنة الامتثال في اجتماعها السابع عشر بشأن التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة**

**المجال ياء- الامتثال والاستعراض (الأهداف التشغيلية 3-1 و3-2)**

1- استعرضت اللجنة المعلومات المقدمة في وثيقة العمل، بما في ذلك ملخص التقدم المحرز في المؤشرات المتعلقة بالهدف التشغيلي 3-1 من الخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة. ولاحظت اختلافات كبيرة في التقدم المحرز بشأن المؤشرات المتعلقة بامتثال الأطراف للالتزامات الرئيسية بموجب البروتوكول. وسلمت بالتقدم الذي أحرزته الأطراف في إتاحة بعض المعلومات لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية (على سبيل المثال بشأن القرارات المتعلقة باستيراد الكائنات الحية المحورة لإدخالها المتعمد في البيئة)، وفي تعيين نقاط الاتصال الوطنية والسلطات المختصة الوطنية. كما سلمت، مع ذلك، بأنه تم الإبلاغ عن تقدم محدود في مجالات أخرى، على سبيل المثال فيما يتعلق بالامتثال للالتزام باتخاذ التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول، وفيما يتعلق بالالتزام بتقديم تقرير وطني في الوقت المناسب. وناقشت اللجنة حاجة الأطراف إلى أن يكون لديها أنظمة رصد وإنفاذ لتنفيذ البروتوكول وأنه قد يلزم بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.

2- وأقرت اللجنة بأن الخطة الاستراتيجية قد مكنتها من أن تستعرض بطريقة منهجية التقدم الذي أحرزته الأطراف بشأن عدد من الالتزامات الرئيسية بموجب البروتوكول وأن تنظر في الدور الذي تؤديه اللجنة في دعم الأطراف في هذا الصدد.

3- سلمت اللجنة بأن عملها قد ساهم في التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف التشغيلي 3-1. ولاحظت أن أنشطتها ركزت بشكل رئيسي على عدد من الالتزامات الرئيسية بموجب البروتوكول، ولا سيما على: (أ) الامتثال للالتزام بتقديم التقارير الوطنية؛ (ب) الالتزام باعتماد التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول؛ (ج) الالتزام بتعيين جهات الاتصال؛ (د) الالتزام بإتاحة المعلومات الضرورية لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. وذكّرت اللجنة بأنها قامت منذ اعتماد المقرر BS-V/1،[[10]](#footnote-10) باتخاذ تدابير إضافية لمعالجة الامتثال في هذه المجالات، وأن مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول قد رحب بدور اللجنة في المساهمة في التقدم الذي أبلغت عنه الأطراف. ولاحظت اللجنة أهمية إبلاغ مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول بسياق توصياتها.

4- ولاحظت اللجنة مع الأسف أنه على الرغم من أن توافر الموارد المالية لتنفيذ البروتوكول يمثل تحديا مستمرا للعديد من الأطراف، فإن توصيات اللجنة بدعوة الأطراف والجهات المانحة إلى توفير التمويل لدعم الأطراف في معالجة قضايا الامتثال الخاصة بهم لم تؤدِّ إلى توافر التمويل لهذا الغرض. وسلمت اللجنة أيضا بأنه قد تكون هناك تحديات أخرى تواجهها الأطراف في الامتثال لالتزاماتها بموجب البروتوكول وأن هناك حاجة لتحليل هذه التحديات، عقب الانتهاء من التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الإستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة. وأشارت اللجنة إلى مناقشاتها السابقة في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق باستقصاء سابق أُجري في عام 2018، بشأن التحديات التي واجهتها الأطراف في اتخاذ التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لتنفيذ البروتوكول.[[11]](#footnote-11)

5- وأقرت اللجنة بأن الافتقار إلى إيلاء الأولوية للسلامة الأحيائية يمثل تحديا مهما. وفي هذا السياق، أشارت اللجنة إلى المقرر CP-9/7 وأكدت من جديد على أهمية تناول السلامة الأحيائية في إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 واقترحت أن ذلك قد يساهم في تعميم السلامة الأحيائية وإذكاء الوعي بها. كما رأت اللجنة أنه ينبغي إدراج إشارة إلى خطة تنفيذ بروتوكول قرطاجنة وخطة عمل بناء القدرات في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، مع الاعتراف بأن البروتوكول يمكن أن يكون ذا صلة بتحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي.

6- ولاحظت اللجنة أن تحليل التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية استند إلى عدد محدود من التقارير الوطنية التي وردت بحلول 15 يناير/كانون الثاني 2020 وأن تحديث التحليل قد يكون ضروريا في مرحلة لاحقة.

*المرفق الثاني*

**استنتاج فريق الاتصال بشأن بروتوكول قرطاجنة في اجتماعه الرابع عشر بشأن التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة**

**ألف- الإطار الوطني للسلامة الأحيائية (الهدفان التشغيليان 1-1 و2-1)**

1- لاحظ فريق الاتصال بقلق أن فقط ما يزيد قليلا عن نصف الأطراف (55٪) أبلغت عن إدخالها الكامل للتدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لتنفيذ التزاماتهم بموجب البروتوكول. ورأى فريق الاتصال أنه ينبغي توفير الدعم للأطراف لمعالجة هذه المسألة. ولاحظ فريق الاتصال العمل الجاري للجنة الامتثال في هذا الصدد وأقر بأهمية مواصلة استعراض التحديات التي تواجه الأطراف في هذا المجال.

2- وأكد فريق الاتصال أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم والموارد لضمان أن يكون لدى جميع الأطراف مؤسسات فعالة للسلامة الأحيائية، بالنظر إلى دورها الحاسم في تنفيذ البروتوكول. وأقرت بأن تعميم السلامة الأحيائية وكذلك التعاون بين المؤسسات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، يمكن أن يكون مفيدا. وأقر فريق الاتصال أيضا بالتقدم الذي تم الإبلاغ عنه في وضع الترتيبات الإدارية الوظيفية، مشيرا إلى أن جميع الأطراف تقريبا (94٪) ذكرت أن لديها موظفين دائمين لإدارة الوظائف المتعلقة بالسلامة الأحيائية.

**باء- التنسيق والدعم (الهدف التشغيلي 1-2)**

3- لاحظ فريق الاتصال أنه تم إحراز تقدم محدود فيما يتعلق بالهدف التشغيلي 1-2 بشأن التنسيق والدعم.

4- ولاحظ فريق الاتصال بقلق أنه لم يكن هناك تقدم يُذكر أو أنه لم يُحرز أي تقدم في أربعة أقاليم فيما يتعلق بتلبية احتياجات بناء القدرات لدى الأطراف، ولاحظ أنه في بعض هذه المناطق، لم تبلغ أي من الأطراف عن أنه قد تمت تلبية احتياجات بناء القدرات لديها. وشدد فريق الاتصال على أهمية تعزيز قدرات الأطراف على تنفيذ البروتوكول، معتبرا أيضا أن التطورات السريعة في التكنولوجيا الأحيائية تتطلب تنمية القدرات بشكل مستمر.

5- وسلم فريق الاتصال بأهمية التنسيق بين السلطات المختصة وعلى مختلف المستويات، ورأى أن تعميم السلامة الأحيائية قد يكون مفيدا للمضي قدما في التنفيذ.

6- ولاحظ فريق الاتصال بقلق تناقص عدد الأطراف التي أبلغت عن حصولها على موارد مالية إضافية تتجاوز ميزانياتها الوطنية.

**جيم- تقييم المخاطر وإدارة المخاطر (الهدفان التشغيليان 1-3 و2-2)**

7- لاحظ فريق الاتصال التقدم الذي أحرزته الأطراف في إجراء تقييمات المخاطر عملا بالبروتوكول. ورحب بأن جميع القرارات[[12]](#footnote-12) التي تم نشرها في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية تحتوي على موجز تقرير تقييم المخاطر (96٪) المقابل لها واعتبر ذلك ملحوظ بشكل خاص في ضوء العدد المتزايد من القرارات المنشورة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية.

8- ورحب فريق الاتصال بالتقدم الذي أبلغت عنه الأطراف في اعتماد نهج مشتركة لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر وفي اعتماد أو استخدام الوثائق التوجيهية لغرض إجراء تقييمات المخاطر أو تقييم التقارير الموجزة لتقييم المخاطر المقدمة من المخطرين.

9- وأقر فريق الاتصال بالحاجة إلى مزيد من الدعم في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرات الموارد البشرية وتيسير الوصول إلى الموارد المالية الكافية والبنية التحتية التقنية المناسبة.

**دال- الكائنات الحية المحورة أو السمات التي قد يكون لها آثار ضارة (الهدف التشغيلي 1-4)**

10- لاحظ فريق الاتصال مع التقدير أن الأطراف أبلغت بشكل عام عن امتلاكها للقدرات على اكتشاف (79٪) الكائنات الحية المحورة أو السمات التي قد يكون لها آثار ضارة على الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وتحديد هويتها (77٪) وتقييمها (77٪) ورصدها (71٪). غير أنها لاحظت بقلق أن القدرات في هذه المجالات في بعض المناطق محدودة وأن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لمعالجة هذه المسألة.

**هاء- المسؤولية والجبر التعويضي (الهدفان التشغيليان 1-5 و2-4)**

11- لاحظ فريق الاتصال مع الأسف أن 47 طرفا فقط في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية قد صدق على بروتوكول ناغويا - كوالالمبور التكميلي بشأن المسؤولية والجبر التعويضي. وأقر بالحاجة إلى إذكاء الوعي بالبروتوكول التكميلي لدعم جهود التصديق.

12- ورحب فريق الاتصال بمسألة أن غالبية الأطراف في البروتوكول التكميلي (60٪) قد أدخلت بالكامل التدابير لتنفيذ البروتوكول التكميلي، لكنه أقر بضرورة تقديم الدعم للأطراف التي تواجه تحديات.

**واو- المناولة والنقل والتعبئة وتحديد الهوية (الهدفان التشغيليان 1-6 و2-3)**

13- رحب فريق الاتصال بمسألة أن جميع الأطراف تقريبا (96٪) قد أبلغت عن تدريب بعض العاملين في المختبرات لديها على اكتشاف الكائنات الحية المحورة، لكنه لاحظ بقلق أن حوالي نصف هذه الأطراف أشارت إلى الحاجة إلى مزيد من التدريب. كما لاحظ فريق الاتصال أن معظم الأطراف أبلغت عن وصولها بشكل موثوق إلى مرافق المختبرات (87٪). غير أنه لاحظ بقلق أن الأطراف لا تزال تواجه تحديات وأن الدعم مطلوب في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال التعاون بشأن نقل الكائنات الحية المحورة عبر الحدود على المستوى الإقليمي.

**زاي- الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية (الهدف التشغيلي 1-7)**

14- لاحظ فريق الاتصال أن حوالي نصف الأطراف (52٪) قد أبلغت أن لديها نهج أو متطلبات محددة تسهل كيفية أخذ الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية في الحسبان لدى اتخاذ القرارات بشأن الكائنات الحية المحورة.

15- واقترح فريق الاتصال أنه سيكون من المفيد تبادل البحوث والمعلومات بشأن الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية لدعم الأطراف في هذا المجال.

**حاء- العبور والاستخدام المحصور والتحركات غير المقصودة عبر الحدود وتدابير الطوارئ (الهدف التشغيلي 1-8)**

16- رحب فريق الاتصال بمسألة أن معظم الأطراف أبلغت عن وجود تدابير لتنظيم الاستخدام المحصور للكائنات الحية المحورة (80٪) والكائنات الحية المحورة العابرة (70٪).

17- ورحب فريق الاتصال كذلك بمسألة أن معظم الأطراف (70٪) ذكرت أن لديها القدرة على اتخاذ التدابير المناسبة في حالة التحركات غير المقصودة عبر الحدود للكائنات الحية المحورة. وسلم فريق الاتصال بأهمية دعم الأطراف المتبقية في اعتماد التدابير اللازمة وتنمية قدراتها في هذا الصدد.

**طاء- تبادل المعلومات (الأهداف التشغيلية 2-6 و4-1 و4-2)**

18- لاحظ فريق الاتصال الاتجاهات الإيجابية فيما يتعلق بتبادل المعلومات في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، بما في ذلك ما يتعلق بعدد السجلات الوطنية والسجلات المرجعية المنشورة، وعدد الزوار. كما لاحظ أهمية ضمان أن تظل السجلات محدثة.

19- ورحب فريق الاتصال بأن جميع الأطراف تقريبا قد عينت لديها نقطة الاتصال الوطنية لبروتوكول قرطاجنة (92٪) ونقطة الاتصال الوطنية لغرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية (97٪) الخاصة بها. ولاحظ فريق الاتصال التقدم الذي أحرزته الأطراف في تعيين نقاط الاتصال الخاصة بها لأغراض تلقي الإخطارات بموجب المادة 17 (التحركات غير المقصودة عبر الحدود وتدابير الطوارئ)، لكنه أقر بأن حوالي ثلث الأطراف (32٪) لم يفعل ذلك بعد وأن تلك مسألة لا تزال تتطلب الاهتمام.

**ياء- الامتثال والاستعراض (الهدفان التشغيليان 3-1 و3-2)**

20- أشار فريق الاتصال إلى أن لجنة الامتثال قد استعرضت التقدم المحرز بشأن الهدف التشغيلي 3-1 واستعرضت في هذا السياق الاتجاهات في تقديم التقارير الوطنية على مدى دورات الإبلاغ المختلفة انطلاقا من خط الأساس.

21- ولاحظ فريق الاتصال بأسف العدد المحدود من التقارير الوطنية الرابعة التي قُدمت بحلول الموعد النهائي لتحليل التقييم والاستعراض الرابع للبروتوكول (99 تقريرا) والتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية و أن ذلك قد يكون قد أثر على الوضع والاتجاهات التي تم تحديدها. واقترح أنه قد يكون من الضروري تحديث التحليل في مرحلة لاحقة.

22- وأقر فريق الاتصال بأنه قد يكون هناك عدد من الأسباب لانخفاض مستوى تقديم التقارير الوطنية الرابعة وأقر بالعمل الجاري الذي تقوم به لجنة الامتثال في هذا الصدد. ولاحظ فريق الاتصال أهمية الحصول على التمويل في الوقت المناسب لدعم الأطراف المؤهلة في إعداد تقاريرها الوطنية. وشدد على ضرورة قيام الأطراف المؤهلة بتقديم خطابات التزام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت المناسب. و بالنسبة لدورات الإبلاغ المستقبلية، اقترح فريق الاتصال تحديد موعد نهائي محدد لتقديم خطابات الالتزام وتقديم مقترحات المشاريع للموافقة عليها بعد ذلك من قبل مرفق البيئة العالمية على وجه السرعة.

**كاف- الوعي العام والمشاركة والتثقيف والتدريب في مجال السلامة الأحيائية (الأهداف التشغيلية 2-5 و 2-7 و4-3)**

23- لاحظ فريق الاتصال التقدم المحرز في بعض المؤشرات في هذا المجال وأقر بأهمية توعية الجمهور وتثقيفه ومشاركته في تنفيذ البروتوكول. وأقر بالحاجة إلى مزيد من الدعم في هذا المجال.

24- ولاحظ فريق الاتصال أن الأطراف قد أحرزت بعض التقدم في وضع آليات تعمل بكامل طاقتها لمشاركة الجمهور في صنع القرارات بشأن الكائنات الحية المحورة، واقترح بذل مزيد من الجهود في هذا المجال.

25- ورأى فريق الاتصال أن المواقع الإلكترونية الوطنية وقواعد البيانات القابلة للبحث يمكن أن تكون مفيدة لتعزيز وتيسير الوعي العام.

26- ورحب فريق الاتصال بالعدد الكبير من الأطراف (86٪) التي أبلغت عن وجود مؤسسات أكاديمية لديها تقدم برامج التثقيف والتدريب في مجال السلامة الأحيائية. واقترح الفريق أنه ينبغي تشجيع الأطراف على تقاسم المواد التعليمية وغيرها من المواد من خلال غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية..

**لام- التواصل والتعاون (الأهداف التنفيذية 5-1 و5-2 و5-3)**

27- لاحظ فريق الاتصال أهمية التعاون بين الأطراف بالإضافة إلى التعاون فيما بين المنظمات الحكومية الدولية.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. CBD/SBI/3/1\* [↑](#footnote-ref-1)
2. تم قياسه في نهاية دورة التقارير الرابعة. [↑](#footnote-ref-2)
3. تم إجراء التحليل الذي شكل خط الأساس باستخدام التقارير الوطنية الثانية التي تم استلامها بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 (UNEP/CBD/BS/COP-MOP/6/17/Add.1). وتم إجراء الاستقصاء في عام 2013 وترد النتائج متاحة على الموقع http://bch.cbd.int/database/reports/surveyonindicators.shtml. [↑](#footnote-ref-3)
4. تتاح أداة تحليل التقارير على الموقع http://bch.cbd.int/database/reports/analyzer. وتسهل الأداة مقارنة المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية الرابعة والثالثة والثانية وكذلك في الاستقصاء. [↑](#footnote-ref-4)
5. يمكن العثور على المصفوفة على الموقع http://bch.cbd.int/protocol/issues/final\_evaluation.shtml. [↑](#footnote-ref-5)
6. استند التحليل المقارن للمعلومات الخاصة بالتقييم والمراجعة الثالثة للبروتوكول وتقييم منتصف المدة للخطة الإستراتيجية إلى ما مجموعه 105 من التقارير الوطنية الثالثة (أنظر: UNEP/CBD/SBI/1/4). [↑](#footnote-ref-6)
7. ترد التوصيات في التقرير الموحد لعمل اللجنة في اجتماعيها السادس عشر والسابع عشر الذي سيُتاح لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه العاشر. [↑](#footnote-ref-7)
8. لهذا الغرض، تم النظر في القرارات التي تتخذها الأطراف بشأن نقل الكائنات الحية المحورة عبر الحدود للإدخال المتعمد في البيئة (بموجب المادة 10 من البروتوكول) وتلك المتعلقة بالاستيراد أو الاستخدام المحلي للكائنات الحية المحورة للاستخدام المباشر كأغذية أو أعلاف، أو للتجهيز(بموجب المادة 11 من البروتوكول، أو بموجب الإطار المحلي). وتم التحقق مما إذا كان قد تم تقديم تقرير تقييم المخاطر المقابل لكل واحد من هذه القرارات، إلى غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية. [↑](#footnote-ref-8)
9. تتعلق هذه القرارات بالنقل عبر الحدود للكائنات الحية المحورة للإدخال المتعمد في البيئة (بموجب المادة 10 من البروتوكول) والقرارات المتعلقة بالاستيراد أو الاستخدام المحلي للكائنات الحية المحورة للاستخدام المباشر كأغذية أو كعلف، أو للتجهيز (بموجب المادة 11 من البروتوكول، أو بموجب الإطار المحلي). [↑](#footnote-ref-9)
10. مكّن القرار BS-V/1 اللجنة من النظر في اتخاذ تدابير معينة بموجب القسم السادس من الإجراءات والآليات المتعلقة بالامتثال (المقرر BS-1/7، المرفق)، إذا فشل أحد الأطراف في تقديم تقرير وطني أو تم استلام المعلومات من خلال تقرير وطني أو الأمانة، على أساس المعلومات الواردة من غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، والتي تبين أن الطرف المعني يواجه صعوبات في الامتثال لالتزاماته بموجب البروتوكول. [↑](#footnote-ref-10)
11. CBD/CP/CC/15/4. [↑](#footnote-ref-11)
12. لهذا الغرض، تم النظر في المقررات المتعلقة بنقل الكائنات الحية المحورة عبر الحدود لإدخالها عن قصد في البيئة (بموجب المادة 10 من البروتوكول) وتلك المتعلقة بالاستيراد أو الاستخدام المحلي للكائنات الحية المحورة للاستخدام المباشر كأغذية أو كعلف، أو للتجهيز (بموجب المادة 11 من البروتوكول أو في الإطار المحلي). [↑](#footnote-ref-12)